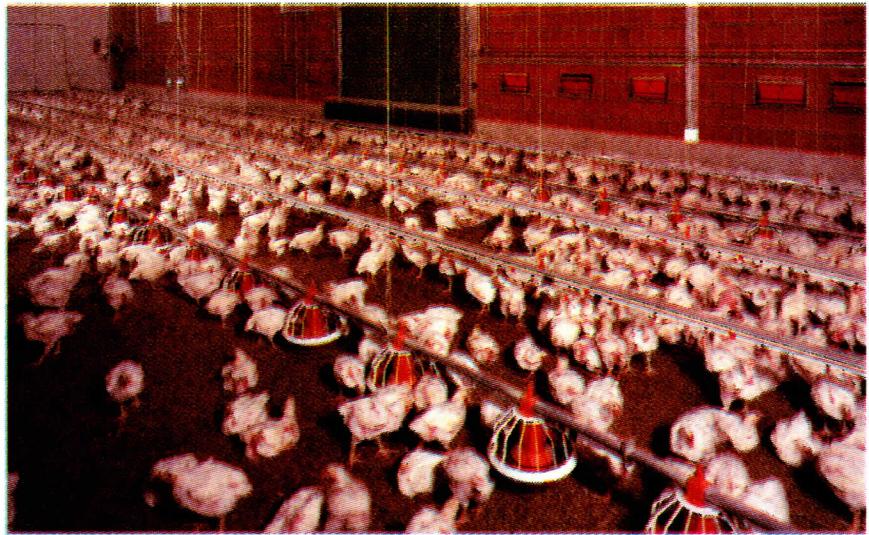


مسلمو هولندا يطالبون بتأجيل قانون مضاعفة تدبير الدواجن

● نبارك أمري



وتابعت أنها سجلت غموض الرؤية لدى المستهلك سواء فيما يعرض عليه في سوق الحلال، بما في ذلك تساؤلات عما تعرضه شبكة المطاعم المذكورة.

يذكر أن الاتحاد الأوروبي أقر في وقت سابق قانوناً يجبر الدول الأوروبية ابتداء من مطلع العام المقبل ولمرة أقصاها ثلاثة سنوات، على مضاعفة مستوى تدبير الدواجن قبل ذبحها، وهو ما يعني -حسب أخصائيين- موتها قبل ذبحها، ومن ثم فإن لحمها ليس حلاً.

بضرورة تحري المسلمين في أغذيتهم والدفاع عن حقوقهم في الأغذية الحلال.

وأوضحت مريم راس أخصائية الأغذية إرشاد الشركات والمستهلك والمؤسسات التعليمية والصحية حول الأغذية الحلال، والتي أنشأت موقع إلكترونياً تحت مسمى "أنا أكل الحلال"، (أوضحت) لل المصدر ذاته، أنها "أخصائية تغذية في مجال سوق الحلال أرد على أسئلة كثيرة من المسلمين للتعرف على الأغذية ومدى جليتها".

دعت تنسيقيات مسلمي أمستردام؛ الحكومة الهولندية إلى تأجيل قانون مضاعفة تدبير الدواجن قبل ذبحها إلى حين وجود بديل آخر للمسلمين، وهو القانون الذي كان مقرراً أن يدخل حيز التنفيذ بداية الشهر الجاري، ويقضى بإخضاع الدواجن قبل ذبحها لتبار كهربائي يبلغ توتره 150 أمبير بدلاً من 100 أمبير المعتمل بها سابقاً وهو ما يجعلها ميتة قبل الذبح.

وذكرت مصادر مطلعة أن غموضاً ساد في السنوات الأخيرة حول مدى تطابق ما تعرسه سلسلة المطاعم الهولندية للمواصفات التي يشتهرها المسلمون في أغذيتهم الحلال، خاصة بعد ما اعتبر مراقون تخلي واحدة من كبريات شبكات المطاعم في هولندا عن التعامل بالحلال ابتداء من فاتح يناير الجاري؛ خطوة استباقية تسعى لإظهار أن سلسلة المطاعم متزنة بالقانون الأوروبي الذي يجر المجازر الإسلامية على مضاعفة نسبة تدبير الدواجن قبل الذبح، واستجابة لضغوط مؤسسات الدفاع عن الحيوان.

واعتبر الناطق الرسمي باسم "تنسيقية المسلمين مع الحكومة الهولندية" ياسين الفوريقاني، في تصريح لـ"الجزيرة" أن الموضوع يتجاوز المطاعم إلى الحكومة الهولندية التي تريد أن تقنن طريقة ذبح المسلمين دون العودة إليهم، وهو ما يعد تدخلاً سافراً في شعائرهم الدينية، مضيفاً أنه تم الشروع في حملة وطنية للتوعية